

السياسة الخارجية لإقليم كردستان العراق تجاه سوريا بين التوازنات الإقليمية والتطلعات القومية





السياسة الخارجية لإقليم كردستان العراق تجاه سوريا: بين التوازنات الإقليمية والتطلعات القومية

> سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

> > الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية، شؤون إقليمية ودولية

الكاتب / زياد عبد الرحمن على / جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلُّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمٌّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأى كتابها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org info@bayancenter.org

Since 2014



المقدمة:

يُمثل إقليم كردستان العراق نموذجاً خاصاً في التفاعل مع المتغيرات الإقليمية والدولية، مستفيداً من موقعه الجغرافي الاستراتيجي ومنظومته السياسية الخاصة. في ظل الظروف السياسية والأمنية المعقدة التي تمر بها المنطقة عموماً والعراق خصوصاً، تبنّى الإقليم سياسة قائمة على الواقعية والتوازن، مما مكّنه من الحفاظ على درجة من الاستقرار الداخلي والتعامل بمرونة مع التحديات المحيطة. ويستند إقليم كردستان إلى تفسيره لمواد دستور 2005 لمنحه صلاحيات واسعة، مكّنته من إدارة شؤونه الداخلية والخارجية بشكل شبه مستقل، بما في ذلك إقامة علاقات خارجية فعالة.

وفي سياق الأزمة السورية، اضطلع إقليم كردستان بدور محوري في التعامل مع تداعياتها، سواء من خلال استيعاب موجات اللاجئين السوريين أو عبر بناء جسور التعاون مع القوى الكردية في سوريا. وتبرز هذه الجهود أهمية الإقليم كفاعل إقليمي يسعى إلى الحفاظ على استقراره وتعزيز دوره في المنطقة. فضلاً عن ذلك، يعمل الإقليم على تنويع اقتصاده وتقليل اعتماده على النفط، من خلال جذب الاستثمارات وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى. كل هذه العوامل تجعل من إقليم كردستان حالة دراسة مهمة لفهم كيفية إدارة الأقاليم ذات الاستقلالية النسبية لأوضاعها في بيئات إقليمية مضطربة.

هذا البحث يهدف إلى استكشاف الأبعاد المختلفة لهذه السياسات من خلال تحليل تأثير الأوضاع الراهنة في سوريا على إقليم كردستان العراق، وكيفية تفاعل الإقليم مع التحديات السياسية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

المحور الأول: تداعيات الصراع السوري: سقوط نظام الأسد في 2024 وتحولات الأزمة

منذ اندلاع الصراع السوري في عام 2011، شهدت البلاد تحولات جذرية أدت في النهاية إلى سقوط نظام الرئيس بشار الأسد في ديسمبر 2024، لفهم هذا الحدث الكبير من الضروري تحليل مجموعة من العوامل السياسية والعسكرية، والاجتماعية التي ساهمت في تغيير ميزان القوى داخل سوريا لصالح جبهة تحرير الشام.



أولاً: لا يمكن إغفال التأثير الكبير للعوامل السياسية الداخلية منذ بداية الاحتجاجات التي اجتاحت المدن السورية في مارس 2011 واجه نظام الأسد مطالب شعبية متزايدة للإصلاحات السياسية ومع تصاعد القمع من قبل القوات الحكومية تحولت هذه المطالب إلى دعوات لإسقاط النظام أدى إلى انقسام واسع داخل المجتمع السوري حيث انضم جزء كبير من السكان إلى المعارضة المسلحة مما أدى إلى تصعيد الصراع إلى حرب أهلية طويلة الأمد.

ثانياً: كانت سوريا مسرحاً لصراعات إقليمية ودولية، حيث تدخلت قوى خارجية لدعم طرفي النزاع. فقد كانت إيران وروسيا أبرز حلفاء النظام السوري، وقدمتا له دعماً عسكرياً واقتصادياً وسياسياً كبيراً. في المقابل، دعمت دول الخليج وتركيا وعدد من الدول الغربية فصائل المعارضة المسلحة. ساهم هذا التدخل الخارجي في تعقيد الأزمة السورية وزيادة حدتها، مما جعل الصراع يمتد لأكثر من عقد من الزمن.

ثالثاً: لا يمكن تجاهل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي عانى منها المواطنون السوريون خلال سنوات الصراع. ومن جهه أخرى، أدى الحصار والعقوبات الاقتصادية إلى انهيار البنية التحتية وانخفاض مستوى المعيشة. ومما زاد من سخط الشعب على النظام هو تفاقم الأزمة الإنسانية والنزوح الجماعى للسكان لعب دوراً مهماً في زعزعة استقرار النظام.

رابعاً: كان للتحولات الميدانية على الأرض تأثير كبير على مجريات الأحداث. فمنذ عام 2022 شهدت الساحة العسكرية السورية تغيرات كبيرة، حيث تمكنت بعض الفصائل المعارضة من تحقيق مكاسب استراتيجية في عدة مناطق، ما أضعف سيطرة النظام على أجزاء واسعة من البلاد بالإضافة إلى ذلك انشقاق بعض الشخصيات البارزة عن النظام والتحاقها بالمعارضة أدى إلى تقويض السلطة المركزية.

في النهاية فإن سقوط نظام بشار الأسد كان نتيجة لتداخل معقد لعوامل داخلية وخارجية، منها التفكك التدريجي للجيش النظامي، والتآكل المستمر للدعم الشعبي، إلى جانب الضغوط الدولية، كلها أسهمت في انهيار النظام ومع ذلك يبقى المستقبل السياسي لسوريا في ظل سيطرة هيئة تحرير الشام على مقاليد السلطة بقيادة أحمد الشرع؟ غير واضح حيث يواجه البلد تحديات كبيرة في بناء دولة مستقرة ومستدامة بعد سنوات من الحرب.





المحور الثاني: التوازنات الإقليمية وأثرها على سياسة إقليم كردستان تجاه سوريا

يشهد إقليم كردستان العراق فترة من التوتر والتردد في تحديد خياراته الاستراتيجية على الساحة الإقليمية، فمع تصاعد النفوذ التركي على المستويين السياسي والعسكري، مدفوعاً بدور تركيا المتنامي في المشهد السوري، وتراجع التأثير الإيراني في قضايا المنطقة، يجد الإقليم نفسه في موضع حرج بين مطرقة الطموحات التركية وسندان التراجع الإيراني. هذه التحولات تضع إقليم كردستان العراق أمام تحديات معقدة تجسّد قلقاً سياسياً عميقاً، يُلقي بظلاله على مستقبل الإقليم ومواقفه في خضم التوازنات الإقليمية المتغيرة.

تُعد التوازنات الإقليمية من العوامل الحاسمة التي تؤثر في السياسة الخارجية لإقليم كردستان العراق، حيث يتفاعل الإقليم مع مختلف القوى الإقليمية والدولية مما يفرض عليه تبني سياسة متوازنة تراعي مصالحه القومية والاستراتيجية في هذا السياق يعد الموقف الكردي تجاه سوريا أحد المظاهر الأساسية لتأثير هذه التوازنات خصوصاً مع تعقيدات الوضع السوري ودور القوى الإقليمية الكبرى مثل تركيا وإيران إضافة إلى العلاقات التاريخية والاقتصادية بين الإقليم وبعض الأطراف السورية. فالإقليم يتمتع بموقع جغرافي حساس بين تركيا وإيران وسوريا، هذا الموقع يجعل إقليم كردستان أمام تحديات وفرص متعددة في تشكيل سياسته الخارجية تجاه هذه الدول.

أولاً: العلاقة مع تركيا

تُعد تركيا واحدة من اللاعبين الرئيسيين في المنطقة، ولها تأثير كبير في الشؤون الكردية. فمن جهة، تساند تركيا وحدة الأراضي السورية وتعارض أي محاولات من الأكراد لتحقيق الحكم الذاتي أو إقامة كيانات مستقلة في سوريا، خوفاً من تأثير ذلك على الأكراد داخل تركيا الذين يسعون إلى الحصول على مزيد من الحقوق السياسية. وفي هذا السياق، تبقى السياسة الخارجية لإقليم كردستان حريصة على تجنب أي خطوات قد تثير غضب تركيا.

وعلى الرغم من العلاقات الجيدة بين إقليم كردستان العراق وتركيا في مجالي التجارة والاقتصاد، فإن مسألة الأكراد في سوريا تظل نقطة خلاف رئيسية بين الطرفين. ففي عام 2012، وبالتزامن مع الصراع السوري، ظهرت الكيانات الكردية في شمال سوريا، مثل حزب الاتحاد الديمقراطي(PYK) ، الذي يُعد امتداداً لحزب العمال الكردستاني (PKK) المصنف



كمنظمة إرهابية من قِبل تركيا. وعلى الرغم من دعم إقليم كردستان العراق للأكراد السوريين في تحقيق حقوقهم الثقافية والسياسية، فإنه ظل حريصاً على الحفاظ على علاقات جيدة مع تركيا، سعياً لتأمين الاستقرار الداخلي وتعزيز التعاون الاقتصادي.

ثانياً: العلاقة مع إيران

من ناحية أخرى تُعد إيران واحدة من القوى الكبرى التي لها تأثير ملحوظ على السياسة الخارجية لإقليم كردستان العراق فهي وبخلاف تركيا لها تاريخ طويل من التعاون مع الأكراد في العراق وسوريا وتؤيد حقوق الأكراد طالما أنها لا تهدد وحدة العراق أو مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

تقدم إيران دعماً سياسياً وعسكرياً للأحزاب الكردية في العراق، لكن هذا الدعم يتسم بالحذر حيث تراقب إيران عن كثب أي تحركات كردية في سوريا قد تؤثر على نفوذها في المنطقة لذلك فإن إقليم كردستان العراق رغم تقاربه مع إيران في بعض الجوانب يتحاشى اتخاذ مواقف متطرفة قد تضر بعلاقاته مع تركيا أو تؤدي إلى تصعيد عسكري في المنطقة.

يمكن الاشارة إلى أنه في السنوات الأخيرة، تعثرت العلاقات بين أربيل وطهران بسبب الخلاف حول مجموعات مسلحة من المعارضة الكردية الإيرانية تتمركز في كردستان العراق منذ ثمانينات القرن المنصرم بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، فيما شهدت العلاقات بين جمهورية إيران الإسلامية وإقليم كردستان العراق الذي هو تقليدياً حليفاً للولايات المتحدة والدول الأوروبية في الشرق الأوسط. وكان هذا التحسن واضحاً خلال زيارة الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان إلى العراق وإقليم كردستان، حيث استخدم اللهجة الكردية للإشارة إلى «العلاقات الجيدة» بين طهران والإقليم، في مؤشر واضح على تقارب سياسي، رغم أن الإقليم كان قد تعرض لضربات إيرانية عدة خلال السنوات الماضية.

ثالثاً: التفاعل مع الأحداث في سوريا والموقف من النظام

أسهم النزاع السوري الذي اندلع في عام 2011 في خلق فرصة للأكراد السوريين لتعزيز مطالبهم في مناطق شمال سوريا ومع تعثر الحكومة السورية في السيطرة على هذه المناطق، ظهرت القوى الكردية مثل وحدات حماية الشعب (YPG) في شمال شرق سوريا لتدير هذه المناطق. وقد وجد إقليم كردستان العراق نفسه في موقف حساس، حيث كان عليه التعامل مع هذه التطورات وفقاً لموازين القوى الإقليمية، كان لإقليم كردستان مصلحة





في دعم الأكراد السوريين من خلال توفير الدعم اللوجستي والإنساني، ومع ذلك كان بحاجة إلى توخي الحذر، إذ أن التدخل المباشر في النزاع السوري قد يؤدي إلى تهديدات أمنية داخلياً أو قد يضر بعلاقاته مع تركيا وإيران.

لقد كان لإقليم كردستان مصلحة في الحفاظ على علاقات غير مباشرة مع النظام السوري، لكن بدون أن يثير غضب تركيا أو الولايات المتحدة، أحياناً كان إقليم كردستان يفضل البقاء على الحياد في الصراع بين الحكومة السورية والأكراد، على الرغم من أن هذا الموقف قد يثير تساؤلات حول مدى دعم إقليم كردستان لحركة الأكراد في سوريا.

رابعاً: التوازن بين المصالح القومية والأمن الإقليمي

تتمثل التحديات الرئيسية لإقليم كردستان العراق في الحفاظ على توازن بين تطلعاته القومية والضغوط الإقليمية والدولية. من جهة يسعى إقليم كردستان إلى دعم حقوق الأكراد في سوريا والحفاظ على وحدة الشعب الكردي عبر الحدود، ولكن من جهة أخرى يدرك تماماً أن تجاوز الخطوط الحمراء الإقليمية قد يهدد استقراره الأمني ويضر بعلاقاته مع الدول المجاورة.

على الرغم من هذه التحديات، يظل إقليم كردستان في موقف متميز يسمح له بتحقيق مصلحة استراتيجية تتمثل في المحافظة على علاقات إيجابية مع القوى الكبرى في المنطقة سواء كانت تركيا أو إيران أو سوريا في هذا السياق، يتعين على الاقليم أن يعمل على تحقيق توازن دقيق في سياسته تجاه سوريا يضمن فيه دعم حقوق الأكراد دون التورط في صراعات قد تهدد الاستقرار الإقليمي.

في ضوء هذه المعطيات، يمكن القول إن السياسة الخارجية لإقليم كردستان العراق تجاه سوريا هي نتاج توازنات معقدة بين التحديات الإقليمية والفرص القومية. تتطلب هذه السياسة موازنة دائمة بين دعم حقوق الأكراد في سوريا وتعزيز التعاون مع جيرانه، بما في ذلك تركيا وإيران مع الحفاظ على استقرار الإقليم وتحقيق مصالحه الأمنية والاقتصادية.



المحور الثالث: التطلعات القومية الكردية في سوريا وتأثيرها على السياسة الخارجية لإقليم كردستان

تُعد التطلعات القومية الكردية من العوامل الجوهرية التي تؤثر في السياسة الخارجية القليم كردستان العراق، لا سيما تجاه سوريا فالقضية الكردية في سوريا قد تكون واحدة من أكثر القضايا التي تجذب الانتباه على الساحة الإقليمية والدولية. وعلى الرغم من التحديات العديدة التي يواجهها الأكراد في المنطقة إلا أن إقليم كردستان العراق لطالما كان لاعباً رئيسياً في دعم تلك التطلعات القومية، وفي هذا السياق يأتي دعم إقليم كردستان للكرد في سوريا في إطار تعزيز الهوية الكردية والمطالبة بالحقوق السياسية والثقافية بالإضافة إلى تأثيراته على العلاقات الإقليمية والدولية.

تعتبر التطلعات القومية الكردية في سوريا جزءاً من حركة أكبر تسعى إلى تعزيز حقوق الأكراد السياسية والثقافية أكثر للأكراد في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في الدول التي تضم مجتمعات كردية كبيرة مثل العراق وتركيا وسوريا وإيران، ووفقاً للمعهد الكردي في باريس يشكل الأكراد %15 من سكان سوريا ويبلغ تعدادهم أكثر من 3 ملايين نسمة يتمركزون في مناطق شمال شرقي البلاد مثل الحسكة والقامشلي والمالكية في سوريا، ومنذ عقود كان الأكراد في سوريا يعانون من قمع سياسي واجتماعي من قبل النظام السورى حيث تم حرمانهم من حقوقهم الثقافية والتعليمية.

ومع بداية الأزمة السورية في عام 2011، ومع تعثر سيطرة النظام السوري على المناطق الشمالية والشرقية بدأت القوى الكردية في سوريا في التوسع وبناء هياكل شبه حكومية في هذه المناطق. كان أبرزها حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) وحلفاؤه من وحدات حماية الشعب (YPG) هذا التوسع تزامن مع تعزيز التطلعات الكردية في سوريا للحصول على الحكم الذاتي وهو ما يعد خطوة هامة نحو تحقيق طموحات أوسع تشمل حلم الأكراد في بناء كيان سياسي أو على الأقل ضمان حقوقهم الثقافية والسياسية.

إقليم كردستان العراق، الذي يتمتع بحكم ذاتي ويعبر عن تطلعات القومية الكردية، لا يمكنه تجاهل التغيرات السياسية في سوريا وتأثيرها على أمنه الداخلي. لذا تبنى الإقليم سياسة داعمة للأكراد السوريين خاصة مع ظهور حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) ووحدات حماية الشعب (YPG) كأطراف فاعلة على الأرض، حيث قدم الإقليم الدعم السياسي الكردي لهم من خلال الاعتراف بشرعية مطالبهم الثقافية والسياسية في الواقع قامت حكومة إقليم





كردستان بتقديم الدعم للمجلس الوطني الكردي في سوريا الذي يضم فصائل كردية عديدة تسعى إلى التأثير على المسار السياسي السوري كذلك فقد عملت حكومة إقليم كردستان على الشوء على القضية الكردية في سوريا في المحافل الدولية ودعمت في بعض الحالات الحوار بين القوى الكردية المختلفة في سوريا لتوحيد المواقف وتعزيز الحضور الكردي في أروقة السياسة السورية والدولية.

الدعم العسكري واللوجستي من جانب آخر لم يقتصر في سوريا على الجوانب السياسية فقط، بل شمل أيضاً الدعم العسكري واللوجستي خاصة في المعارك ضد تنظيم داعش الإرهابي، فقد قدمت حكومة كردستان دعماً مادياً ومعنوياً كبيراً لقوات وحدات حماية الشعب (YPG) الكردية في سوريا وقد ساعد هذا التعاون على تعزيز التنسيق بين الأكراد في العراق وسوريا في مواجهة التحديات الأمنية وهو ما يعكس موقف إقليم كردستان في دعم وحدة الأكراد في محاربة التنظيمات الإرهابية وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

المحور الرابع: التحديات والفرص المستقبلية لإقليم كردستان في التعامل مع الوضع السوري الراهن بعد سقوط نظام بشار الأسد

تتسم سياسة إقليم كردستان العراق تجاه سوريا بالتعقيد نظراً للعديد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي تؤثر على القرارات التي يتخذها الإقليم في هذا المجال في ظل الوضع السوري غير المستقر والصراع المستمر منذ أكثر من عقد يجد إقليم كردستان نفسه في مواجهة مجموعة من التحديات التي تتطلب منه اتخاذ مواقف حذرة ومرنة في الوقت ذاته يتيح هذا الوضع للإقليم فرصاً استثنائية لتعزيز موقعه السياسي والاقتصادي على الساحة الإقليمية والدولية.

أولاً: التحديات التي يواجهها إقليم كردستان في التعامل مع الوضع السوري

1) الضغوط الإقليمية المتناقضة: يجد إقليم كردستان العراق نفسه عالقاً بين عدة ضغوط إقليمية متناقضة. من جهة، يسعى إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع تركيا، التي تعتبره حليفاً مهماً في العديد من المجالات، وخاصة في المجالين الأمني والاقتصادي. لكن في ذات الوقت يعترض الموقف التركي على دعم الأكراد في سوريا لاعتبار أن هذا الدعم يعزز النفوذ الكردي في المنطقة وهو ما يعد تهديداً لأمنها القومي لذا فإن أي تحرك من إقليم كردستان قد يثير انتقادات من تركيا بل وقد يؤدي إلى توترات غير مرغوب فيها.



- 2) من جهة أخرى تتعرض علاقات إقليم كردستان مع إيران لضغوط أيضاً، حيث تسعى طهران إلى الحفاظ على نفوذها في العراق وسوريا وخاصة في المناطق التي يقطنها الأكراد بينما تشارك إيران في دعم بعض الفصائل الكردية في العراق وسوريا، إلا أن هذا الدعم قد يتعارض أحياناً مع مصالح إقليم كردستان الذي يسعى إلى عدم الانجرار إلى محاور إقليمية قد تؤثر على استقراره الداخلي، كما ترى إيران في تطلعات الأكراد السوريين تهديداً لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة.
- 3) الاختلافات الداخلية بين الفصائل الكردية: هناك تحدٍ داخلي يتمثل في الاختلافات بين الفصائل الكردية في سوريا، حيث يختلف حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) وحلفاؤه عن الأحزاب الكردية الأخرى مثل المجلس الوطني الكردي. هذه الخلافات تجعل من الصعب على إقليم كردستان أن يكون طرفاً موحداً في دعم الأكراد السوريين كما أن هذه التوترات قد تؤثر على فرص تنسيق الجهود لتحقيق أهداف مشتركة.
- 4)على الصعيد الأمني: يشكل الوضع في سوريا مصدر قلق كبير لإقليم كردستان. فرغم أن الأكراد في سوريا خصوصاً في شمال شرق سوريا، تمكنوا من بناء كيان شبه مستقل إلا أن الصراع المستمر في المنطقة إضافة إلى التهديدات التي تشكلها التنظيمات الإرهابية مثل داعش يجعل الأمن في هذه المناطق هاجساً مستمراً، لذا قد تجد حكومة إقليم كردستان نفسها في موقف يتطلب منها تقديم الدعم للأكراد السوريين في مواجهة هذه التهديدات الأمنية، ولكن دون أن يتسبب ذلك في تهديد الاستقرار الداخلي أو يعرض الإقليم إلى صراعات عسكرية مع القوى الإقليمية الأخرى.
- 5)التحديات الاقتصادية من الناحية الاقتصادية يعاني إقليم كردستان من محدودية الموارد بسبب الأزمات المتتالية في العراق والصراعات الإقليمية المستمرة إضافة إلى ذلك يواجه إقليم كردستان تحديات اقتصادية داخلية نتيجة لتقلبات أسعار النفط وأزمات السيولة المالية ومع تقديم الدعم للأكراد في سوريا قد يواجه الإقليم صعوبة في تخصيص موارد إضافية لهذا الدعم في وقت يعاني فيه من أزمات اقتصادية.





ثانياً: الفرص المستقبلية لإقليم كردستان في التعامل مع الوضع السوري

رغم التحديات التي يواجهها إقليم كردستان في تعامله مع الوضع السوري، إلا أن هناك عدة فرص يمكن أن تعزز من دور الإقليم على الساحة الإقليمية والدولية.

- 1) يمكن للإقليم أن يستفيد من وجود الأكراد في شمال سوريا كرافعة سياسية لتعزيز مواقفه في المحافل الدولية سواء في الأمم المتحدة أو في محادثات السلام المتعلقة بسوريا. فضلاً عن ذلك، قد يؤدي دعم الأكراد في سوريا إلى تعزيز العلاقات مع القوى الغربية التي تدعم حقوق الأكراد في المنطقة. هذه العلاقات قد توفر فرصاً لإقليم كردستان في الحصول على دعم سياسي واقتصادي أكبر سواء من خلال المعونات الإنسانية أو التعاون العسكري لمكافحة الإرهاب.
- 2) الاستفادة من التحولات السياسية في سوريا إن التغيرات السياسية في سوريا قد تتيح لإقليم كردستان فرصة أكبر للتأثير في مستقبل سوريا إذا تمكن الأكراد السوريون من تعزيز موقفهم خلال مرحلة إعادة بناء النظام ، فإن إقليم كردستان قد يكون قادراً على بناء تحالفات مع الكيانات الكردية في سوريا لإحراز تقدم في تحقيق الأهداف المشتركة، مثل الحكم الذاتي أو الاعتراف بالحقوق الثقافية والسياسية. في هذا السياق يمكن لإقليم كردستان أن يكون وسيطاً مهماً في عملية إعادة إعمار سوريا وفي إعادة تشكيل النظام السياسي في سوريا بما يخدم مصالح الأكراد.
- ق) التعاون مع القوى الدولية والإقليمية تتيح التطورات في سوريا لإقليم كردستان فرصة لتعزيز التعاون مع القوى الدولية والإقليمية التي تشارك في الوضع السوري. التحالف مع الولايات المتحدة أو القوى الغربية التي تدعم الأكراد في سوريا قد يساهم في تعزيز دور إقليم كردستان في المنطقة كما يمكن لإقليم كردستان أن يستفيد من علاقاته مع القوى الإقليمية الأخرى مثل روسيا في إطار التعاون الأمني والاقتصادي. يمكن أن تساهم هذه العلاقات في ضمان استقرار الإقليم وتحقيق مصالحه القومية.
- 4) قد يجد إقليم كردستان الفرصة لتعزيز أمنه الداخلي من خلال تقوية تحالفاته الأمنية مع الأكراد في سوريا. التعاون الأمني بين الأكراد في العراق وسوريا يمكن أن يسهم في مواجهة التهديدات المشتركة من التنظيمات الإرهابية مثل داعش، ويؤدي إلى تعزيز الاستقرار في المناطق التي يسكنها الأكراد في كل من العراق وسوريا هذا التعاون قد يساهم في توفير بيئة أمنية أكثر استقراراً في المنطقة، وهو ما يعزز من فرص تنمية



- إقليم كردستان على المدى الطويل.
- 5) تعاطى الإقليم مباشرة مع الحالة السورية الجديدة، إذ أصدر زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني الرئيس الأسبق للإقليم مسعود بارزاني، بياناً إيجابياً موجهاً إلى رئيس إدارة العمليات في سوريا أحمد الشرع، بعد تصريحات الأخير بشأن أكراد سوريا اعتبرها مناسبة وتعبيراً عن إمكان بناء علاقة إيجابية مستقبلية بين الطرفين.
- 6) ختاماً، يمكن القول إن إقليم كردستان يواجه مجموعة من التحديات التي تعوق تحركه في التعامل مع الوضع السوري مثل الضغوط الإقليمية، التحديات الأمنية والاقتصادية، ولكن في ذات الوقت، تتيح له هذه التحديات فرصاً استراتيجية لتعزيز موقعه السياسي والاقتصادي من خلال اتخاذ مواقف متوازنة وعمل دؤوب على تعزيز العلاقات مع القوى الدولية والإقليمية، يمكن لإقليم كردستان أن يحقق مكاسب كبيرة على الصعيدين الإقليمي والدولي.





الخاتمة:

في الختام، تعد السياسة الخارجية لإقليم كردستان العراق تجاه سوريا مزيجاً معقداً من التوازنات الإقليمية والتطلعات القومية، حيث يواجه الإقليم تحديات متعددة نتيجة التوترات السياسية والأمنية في المنطقة، وهو ما يعكس الموقف الكردي تجاه سوريا. حرص إقليم كردستان على دعم الحقوق القومية للأكراد في سوريا مع الحفاظ على علاقات متوازنة مع القوى الإقليمية الكبرى مثل تركيا وإيران.

الحكومة والساسة في الإقليم يُعبرون عن حيادهم التام عن الصراعات الإقليمية مفضلين عدم الميل نحو أي طرف والتريث إلى حين استقرار المعادلات الإقليمية الجديدة. فالإقليم يعتبر نفسه فاعلاً إقليمياً صغيراً لا يُمكنه خلق أي استقطاب أو الدخول في تحالفات قد تمس الأمن القومي للمنطقة.

إن دعم الأكراد السوريين يعزز من موقف إقليم كردستان كداعم رئيسي للقضية الكردية في الشرق الأوسط، لكن هذا الموقف يأتي مع تحديات تتعلق بالتوازنات الإقليمية التي قد تؤثر على استقرار الإقليم.

في الوقت ذاته، يوفر الوضع السوري الفرص لإقليم كردستان لتعزيز مكانته على الساحة الدولية، خاصة من خلال التعاون مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا، والاستفادة من الظروف الراهنة لتوسيع نفوذه. رغم أن الأزمات الاقتصادية والأمنية تشكل عوائق حقيقية، إلا أن الإقليم يمتلك القدرة على استغلال هذه الظروف لتحقيق مصالحه الاستراتيجية، سواء على صعيد تعزيز أمنه الداخلى أو بناء تحالفات سياسية قوية.

وفي النهاية، تتطلب السياسة الخارجية لإقليم كردستان تجاه سوريا تتطلب موازنة دقيقة بين دعم تطلعات الأكراد وتحقيق استقرار الإقليم ويعتمد مستقبل هذه السياسة على القدرة على التعامل مع التحديات الإقليمية والدولية بشكل مرن وواقعي.



الاستنتاجات:

أولاً: إن السياسة الخارجية لإقليم كردستان العراق تجاه سوريا تتسم بتعقيد بالغ نتيجة التوازنات الإقليمية الدقيقة، حيث يواجه الإقليم ضغوطاً من تركيا وإيران في آن واحد مما يتطلب منه اتخاذ مواقف متوازنة لدرء أى تهديدات أمنية أو سياسية قد تمس استقراره.

ثانياً: على الرغم من التحديات، يظل إقليم كردستان لاعباً رئيسياً في دعم حقوق الأكراد في سوريا ما يعزز من مكانته كداعم رئيسي للقضية الكردية في المنطقة. هذا الدور يساهم في تعزيز هوية الإقليم على الساحة الإقليمية والدولية ويتيح له فرصاً للتأثير في مستقبل السياسة السورية.

ثالثا: رغم الفرص التي توفرها الأزمة السورية لتعزيز دور إقليم كردستان إلا أن الوضع الأمني والاقتصادي في الإقليم يشكل تحديات حقيقية قد تؤثر على قدرة حكومة كردستان على تقديم الدعم الكافي للأكراد السوريين. علاوة على ذلك، فإن الظروف الاقتصادية الصعبة قد تؤثر على استدامة هذا الدعم.

التوصيات:

- 1) يجب على إقليم كردستان العمل على تعزيز علاقاته مع القوى الدولية الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال تقديم الدعم السياسي والعسكري للأكراد في سوريا وهو ما يعزز من مكانته الدولية ويفتح أمامه مزيداً من فرص التعاون الاقتصادى والأمنى.
- 2) يجب على إقليم كردستان تعزيز التنسيق الأمني والعسكري مع الأكراد في سوريا لمواجهة التهديدات المشتركة من التنظيمات الإرهابية مثل داعش هذا التنسيق يمكن أن يسهم في تعزيز الاستقرار في المناطق التي يقطنها الأكراد في العراق وسوريا ويحد من المخاطر الأمنية.
- 3) من أجل ضمان استدامة الدعم المقدم للأكراد في سوريا، ينبغي لإقليم كردستان تنويع مصادر تمويله ودعمه الاقتصادي من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول المجاورة والمنظمات الدولية، فضلاً عن الاستثمار في مشاريع اقتصادية داخلية لتحسين الوضع المالي في الإقليم.





www.bayancenter.org info@bayancenter.org